كيف نصل بمنتجات الفاكهة إلى مواصفات الجودة العالمية؟



حققت زراعة أشجار الفاكهة قفزات نوعية وملموسة في سورية وتبرز أهميتها في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والصناعية والحضارية والبيئية والسياحية والثقافية والجمالية وتساهم منتجات الأشجار المثمرة لا سيما منها الزيتون والحمضيات وغيرها بنسبة لا بأس بها من الدخل الوطني الناتج من الزراعة وتتوفر إمكانيات كبيرة للتوسع في زراعة المزيد من أشجار الأنواع المثمرة الأخرى كالتفاحيات واللوزيات والجوزيات والتين والرمان والأنواع المحدودة الانتشار مما يعزز مساهمة هذا القطاع الحيوي نحو مزيد من الدعم للاقتصاد الوطني.

إعداد
د. غسان النابلسي

من خلال الخطط والسياسات الزراعية المتبعة واعتماد مشاريع التشجير المثمر في البيئات الملائمة والتي أدت في المرحلة الماضية نقل القطر من حالة العوز من ثمار الفاكهة والغراس المثمرة إلى حالة الاكتفاء الذاتي منها والاستغناء عن الاستيراد بالقطع الأجنبي لتأمين تلك الاحتياجات المتنامية مع تطور عدد السكان بالاعتماد على القدرات والإمكانيات الوطنية المتاحة، من دراسة نسب الاكتفاء الذاتي من احتياجات السكان من ثمار الفاكهة على اختلاف أنواعها مع الناتج الكلي منها نجد أنه أصبح متوفراً آلاف الأطنان من ثمار الفاكهة وفائضاً عن الاحتياجات السكانية وتأمين متطلبات التصنيع منها. ولكن هل كل ما ينتج من ثمار تتوفر فيها الشروط والمعايير النوعية والجودة القياسية المقبولة للاستهلاك على الأقل للاستهلاك المحلي أو للتداول والتصدير الخارجي لمواجهة التنافس الشديد ما بين المصدرين من ثمار الفاكهة من مختلف البلدان؟ وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من إعادة النظر ودراسة مراجعة للأخطاء المرتكبة السابقة وتذليل الصعوبات التي تواجه المزارعين إن وجدت والاستفادة من النواحي الإيجابية.

إن المرحلة القادمة أي ما خطط في الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠) تتطلب منا بذل الجهود وحشد الإمكانات من أجل التوسع

بزراعة الأشجار المثمرة على أسس مبنية على المبادئ العلمية ونتائج البحث العلمي والاستفادة من الدول الناهضة في زراعة الفاكهة بالتركيز على تحسين جودة ما ننتج من ثمار الأصناف المحسنة وألا يتوقف العمل فقط عند حدود الإنتاج الكبير وربط ذلك للوصول إلى النوعيات عالية الجودة من الثمار من خلال تطوير منهجيات مشاريع التشجير المثمر وتأسيس بساتين نموذجية من الغراس المثمرة الموثوقة والمحسنة والتنويع في زراعة الأصناف التجارية التي تلبي الأهداف التصديرية والمتناسبة مع المواقع البيئية المختلفة.

بحيث يصبح لدينا إنتاجاً عالياً وبنوعية مقبولة تكون نسبة ثمار درجات الجودة والممتازة Extra والأولى) ٨٠ - ٩٠٪ من الإنتاج الكلي وتوفير فائض للتصنيع على غرار ما هو متبع في إنتاج الفاكهة بالدول الأخرى ونكون بهذا العمل قد حققنا الجدوى الاقتصادية والربح من زراعة الفاكهة وإنتاج نوعيات الفاكهة عالية الجودة في آن واحد. ومع مطلع الموسم الزراعي (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) لا بد أن نهتم بنوعية تنتج من ثمار الفاكهة.

قد يبدو للبعض بأن ثمار الفاكهة في بلدنا صالحة للتسويق الداخلي والآخرون تبدو لهم صالحة للتسويق الخارجي وقد صدرنا كميات محدودة منها وهذا ما حصل فعلاً ولكن يبقى العديد من التساؤلات القائمة والملحة تحتاج إلى إجابات مقنعة قبل أن يفاجئنا غيرنا ممن رغب أو يرغب وصول المنتجات السورية من الفاكهة إلى الأسواق العالمية خاصة أن سورية وقعت اتفاقيات عديدة لفتح أسواقها مع الأسواق الخارجية.

تبرز أهمية وجود هيئة أو جهة رسمية مسؤولة تشرف على مراقبة وجود منتجات الفاكهة وهنا لا نحدد ثماراً من نوع أو صنف



محددين إضافة إلى ضرورة وضع معايير الجودة الواجب توافرها لثمار صنف ما في موقع إنتاجي تصديري. ولا يقل أهمية وضع العلامة التجارية الفارقة لمنتجاتنا التي يجب أن تتوفر فيها المطابقة من حيث النوع والصنف ودرجة الجودة للمنتج المعروض

أما من ناحية محتوى العبوات من الثمار يجب أن يكون متماثل في درجة الجودة أي متماثلاً نسبياً في الحدود المسموح بها من حيث الحجم والوزن المطبق لدرجة الجودة، كذلك خلو الثمار المعبأة من العبوات الظاهرية الشكلية والتشوهات المرضية والحشرية والفيزيائية والفيزيولوجية كالقشب والجرب والصدأ والتبقعات والنقر المختلفة.

ومن الأساسيات خلو الثمار المعبأة في محتواها الكيميائي من الآثار المتبقية للمبيدات والترسبات الأخرى وأن تكون نسب مكوناتها تلبي الفائدة التغذوية من تناولها. مع تكامل عوامل النكهة والطعم والرائحة واللون المميز للصنف.

أما العبوات المعروضة لا بد أن تتميز



بأحجام نظامية ومتعددة القياسات ومصنوعة من مواد صديقة للبيئة.

نذكر على سبيل المثال في إيطالية وفي مدينة تيرول حصراً ينتج ٤ بلايين ثمرة تفاح سنوياً تراقب العلامة التجارية لها ومطابقة معايير الجودة المدونة على العبوات من خلال العينات العشوائية للثمار المعبأة بها من حيث المطابقة وبذلك أصبحت شركات تيرول وتيرولين وميرلانس الإيطالية للتفاح من أشهر الشركات المصدرة والمسوقة للتفاح بالعالم فهل نحن على مقربة من ذلك؟

وأخيراً علينا أن نحدد نوع ثمار الفاكهة عضوية أم زراعات تقليدية مسجلة على بطاقة البيان Lebel على العبوة ودرجة الثقة (العلامة التجارية المميزة).

إن الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية التصديرية هي الغاية التي يجب العمل من أجلها، أي إنتاج ثمار نموذجية مفيدة للصحة وبمواصفات جمالية مرغوبة وعلينا البدء من الآن باختيار مواقع الزراعة المناسبة مروراً باختيار الغراس والأصناف التجارية التسويقية والتركيز على الخدمات الزراعية النموذجية وصولاً إلى عمليات القطاف وما بعد القطاف والتصدير والتصنيع، هذه السلسلة المتكاملة من الالتزامات تتطلب التهيئة والإعداد والتجهيز المسبق وتوفير المستلزمات أي البنية التحتية في مراكز الإنتاج.

إذاً لمواجهة الإنتاج الكبير المتوقع من ثمار أشجار الفاكهة في سورية للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠ (قد يصل إلى عدة ملايين من الأطنان) لا بد من أن يترافق التوسع في عمليات التشجير توفير أساليب حديثة لتداول ثمار الفاكهة قبل القطاف وأثناء وبعد القطاف وصولاً للأهداف التصديرية المنشودة. ولا بد من الاهتمام بوضع أجندة زراعية للتوقيت الأمثل للقطاف الأمثل عامل هام في زيادة القدرة التخزينية والتسويقية والتجارية وعندما نهيء كل التزاماتنا هذه نحقق معايير الجودة نكون قد هيأنا فرص كسب ثقة الآخرين في منتجاتنا وهذا ممكن جداً فنحن لدينا الخبر والأرض والبيئة المناسبة للزراعة ونملك ميزة نسبية أخرى في منتجاتنا الأقرب إلى الزراعة العضوية في الحمضيات والزيتون والفستق والجوز والتين والرمان والعنب لا سيما منها الزراعات البعلية التي تشكل



منتوجاتها ٧٠- ٧٥٪ أي ٢- ٣مليون طن سنوياً من مصدر عضوي ومن أصنافنا المحلية التقليدية المنتشرة في الزراعات الموسعة التي تمتلك مواصفات عالية من حيث الإنتاج والنوعية

ونبدي هنا بعض المقترحات لرفع القدرة التسويقية:

١- تفعيل دور التوعية الفنية لأساليب خدمة أشجار الفاكهة قبل وبعد القطاف وأهمية الأبعاد الاقتصادية من عملية التسويق ومتطلباتها.

٢- العمل على اختيار مناطق تصديرية لزراعة الفاكهة ذات ميزة نسبية في طبيعتها تؤمن للقطر باستمرار ثمار بمواصفات عالية تصلح للتخزين والتسويق وفتح مراكز لتفتيش ومراقبة جودة المنتج لوضع العلامة التجارية المميزة لها.

٣- إيجاد الوسائل والآليات الحديثة لا سيما العبوات النموذجية والتسهيلات الضرورية لكافة المراحل لإنتاج ثمار الفاكهة في سورية بدءاً من الزراعة - القطاف- وما بعد القطاف- والتسويق.

٤- تفعيل دور الجهات الأخرى والتنسيق فيما بينها في عملية الترويج لثمار الفاكهة السورية خارج القطر وأهمها:

وزارة الزراعة (الإرشاد- القطاع الاقتصادي- التعاون الدولي)

وزارة التموين - مؤسسة الخضار والفواكه.

وزارة الصناعة.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: معارض دولية.

وزارة الخارجية: دور الملحقين التجاريين.

اتحاد الفلاحين.

٥- العمل على إيجاد سياسة سعرية مجزية تنصف حقوق المزارع والمستهلك في آن واحد من خلال إشراف جهة رقابية مسؤولة عن ذلك.

فإذا حققنا الإنتاج الكبير مع النوعية الجيدة فإن الفاكهة السورية تصبح مستهدفة حتماً للتصدير أينما وجد بوجود ثقتنا بإنتاجنا ونوعيته لدخول الأسواق العالمية.